

فصل في والي الحسبة

8

وأما الحكم بينهم⁽¹⁾ فيما لا يتوقف على الدعوى: فهو المسمى بالحسبة، والمتولي له: والي الحسبة.

وقد جرت العادة بإفراد هذا النوع بولاية خاصة، كما أفردت ولاية المظالم بولاية خاصة. والمتولي لها يسمى: والي المظالم، وولاية المال قبضاً وصرفاً بولاية خاصة، والمتولي لذلك يسمى: وزيراً، وناظر البلد لإحصاء المال ووجوهه وضبطه، تسمى ولايته: ولاية استيفاء. والمتولي لاستخراجه وتحصيله ممن هو عليه، تسمى ولايته: ولاية السر، والمتولي لفصل الخصومات، وإثبات الحقوق، والحكم في الفروج والأنكحة، والطلاق والنفقات، وصحة العقود وبطالانها: المخصوص باسم الحاكم والقاضي، وإن كان هذا الاسم يتناول كل حاكم بين اثنين وقاضٍ بينهما. فيدخل أصحاب هذه الولايات جميعهم تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58]، وتحت قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَآخَشَوْا وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: 44]، وقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: 45]، وقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: 47]، وتحت قوله: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: 49]، وقوله ﷺ: «الفضاة ثلاثة»⁽²⁾؛ وقوله: «من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين»⁽³⁾ وقوله ﷺ: «المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن - وكلتا يديه يمين - الذين يعدلون في حكمهم، وأهليهم وما ولوا»⁽⁴⁾.

(1) أي: الناس.

(2) الحاكم في المستدرك (4/90)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه... إلخ»، وقال الذهبي: «ابن بكير الغنوي منكر الحديث».

(3) أبو داود (3571)، في الأقضية، باب: في طلب القضاء.

(4) مسلم (18/1827)، في الإمارة باب: فضيلة الإمام العادل... إلخ، والنسائي (5379)، في آداب القضاة، باب: فضل الحاكم العادل في حكمه، وأحمد (2/160).

والمقصود: أن الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوى: هو المعروف بولاية الحسبة.

وقاعده وأصله: هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ووصف به هذه الأمة، وفضلها لأجله على سائر الأمم التي أخرجت للناس، وهذا واجب على كل مسلم قادر، وهو فرض كفاية ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره من ذوي الولاية والسلطان فعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم، فإن مناط الوجوب: هو القدرة؛ فيجب على القادر ما لا يجب على العاجز، قال تعالى: ﴿فَأَلْفَوْا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16]، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فائتوا منهما استطعتم»⁽¹⁾.

وجميع الولايات الإسلامية: مقصودها الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن، والمطلوب منه: الصدق، مثل: صاحب الديوان، الذي وظيفته: أن يكتب المستخرج والمصروف، والتقيب والعريف الذي وظيفته: إخبار ولي الأمر بالأحوال، ومنهم من يكون بمنزلة الأمر المطاع، والمطلوب منه: العدل، مثل الأمير والحاكم والمحاسب.

ومدار الولايات كلها على الصدق في الإخبار، والعدل في الإنشاء، وهما قرينان في كتاب الله تعالى، وستة رسوله ﷺ. قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: 115] وقال النبي ﷺ - لما ذكر الأمراء الظلمة: «من صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني، ولست منه، ولا يرد عليّ الحوض، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فهو مني وأنا منه وسيرد على الحوض»⁽²⁾ وقال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ السَّيِّئَاتُ﴾ [٢١] تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ [٢٢٢] [الشعراء: 221، 222] «فالأفك» الكاذب، و«الأثيم» الظالم الفاجر. وقال تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّرَبُّنَا لَسَمِعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [١٥] نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ [١٦] [العلق: 15، 16]، وقال النبي ﷺ: «عليكم بالصدق؛ فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة. وإياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن

(1) البخاري (7288)، في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنة رسول الله ﷺ... إلخ، ومسلم (412/1337)، في الحج، باب فرض الحج مرة في العمر.

(2) النسائي (4207)، في البيعة، باب: ذكر الوعيد لمن أعان أميراً على الظلم، وأحمد (5/384).

الفجور يهدي إلى النار»⁽¹⁾.

ولهذا يجب على كل ولي أمر أن يستعين في ولايته بأهل الصدق والعدل، والأمثل فالأمثل، وإن كان فيه كذب وفجور؛ فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم. قال عمر رضي الله عنه: «من قلد رجلاً على عصابة، هو يجد في تلك العصابة من هو أرضى لله منه؛ فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين».

والغالب: أنه لا يوجد الكامل في ذلك، فيجب تحري خير الخيرين، ودفع شر الشرين. وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يفرحون بانتصار الروم والنصارى على المجوس عباد النار؛ لأن النصارى أقرب إليهم من أولئك، وكان يوسف الصديق عليه السلام نائباً لفرعون مصر، وهو وقومه مشركون، وفعل من الخير والعدل ما قدر عليه، ودعا إلى الإيمان بحسب الإمكان.

إذا عرف هذا؛ فعموم الولايات وخصوصها، وما يستفيدة المتولي بالولاية: يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف، وليس لذلك حد في الشرع. فقد يدخل في ولاية - القضاء - في بعض الأزمنة - ما يدخل في ولاية الحرب في زمان ومكان آخر، وبالعكس. وكذلك الحسبة، وولاية المال. وجميع هذه الولايات في الأصل ولايات دينية، ومناصب شرعية، فن عدل في ولاية من هذه الولايات، وساسها بعلم وعدل، وأطاع الله ورسوله بحسب الإمكان؛ فهو من الأمراء الأبرار العادلين، ومن حكم فيها بجهل وظلم؛ فهو من الظالمين المعتدين، وَإِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ [الانفطار: 13، 14].

فولاية الحرب في هذه الأزمنة، في البلاد الشامية والمصرية وما جاورها تختص بإقامة الحدود: من القتل والقطع، والجلد، ويدخل فيها الحكم في دعاوي التهم التي ليس فيها شهود ولا إقرار، كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود وإقرار، من الدعاوي التي تتضمن إثبات الحقوق، والحكم بإيصالها إلى أربابها، والنظر في الأبخاع والأموال التي ليس لها ولي معين، والنظر في حال نظار الوقوف، وأوصياء اليتامى، وغير ذلك.

(1) البخاري (6094)، في الأدب، باب: قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَنَّكَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنفُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: 119] وما ينهى عن الكذب، ومسلم (105/2607)، في البر والصلة والآداب، باب: قبح الكذب وحسن الصدق وفضله.

وفي بلاد أخرى - كبلاد الغرب - ليس لوالي الحرب مع القاضي حكم، في شيء، إنما هو منفذ لما يأمر به متولي القضاء.

وأما ولاية الحسبة: مخصصتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما ليس من خصائص الولاية والقضاء وأهل الديوان ونحوهم. فعلى متولي الحسبة أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها، ويعاقب من لم يصلي بالضرب والحبس.

وأما القتل: فإلى غيره. ويتعاهد الأئمة والمؤذنين فَمَنْ فَرَطَ مِنْهُمْ فيما يجب عليه من حقوق الأمة، وخرج عن الشروع؛ ألزمه به واستعان فيما يعجز عنه بوالي الحرب والقاضي⁽¹⁾.

فصل

في قيام ولي الأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إن ولي الأمر يجب عليه أن يمنع من اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق، والفرج، ومجامع الرجال.

قال مالك رحمه الله ورضي الله عنه: أرى للإمام أن يتقدم إلى الصنّاع في تعود النساء إليهم وأرى لا يترك المرأة الشابة تجلس إلى الصنّاع. فأما المرأة المتجالة والخادم الدون، التي لا تتهم على القعود، ولا يتهم من تقعد عنده، فإني لا أرى بذلك بأساً. انتهى.

فالإمام مسؤول عن ذلك والفتنة به عظيمة، قال عليه السلام: «ما تركت بعدي فتنة أضرت على الرجال من النساء»⁽²⁾، وفي حديث آخر: أنه قال للنساء: «لَكُنَّ حَاقَاتُ الطَّرِيقِ»⁽³⁾.

ويجب عليه منع النساء من الخروج متزينات متجملات، ومنعهن من الثياب التي يكن بها كاسيات عاريات، كالثياب الواسعة والرّفاق، ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات،

(1) الطرق الحكمة (245 - 249).

(2) البخاري (5096)، في النكاح، باب: ما يتقي من شؤم المرأة وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَرْوَاجِكُمْ﴾ [التغابن: 14]، ومسلم (97/2740)، في الذكر والدعاء باب: أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر... إلخ.

(3) أبو داود (5272)، في الأدب باب: في مشي النساء مع الرجال في الطريق.

ومنع الرجال من ذلك.

وإن رأى ولي الأمر أن يفسد على المرأة - إذا تجملت وتزينت وخرجت - ثيابها بحبر ونحوه، فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء وأصاب، هذا من أدنى عقوبتهن المالية. وله أن يحبس المرأة إذا كثرت الخروج من منزلها، ولا سيما إذا خرجت متجملة، بل إقرار النساء على ذلك إعانة لهن على الإثم والمعصية، والله سائل ولي الأمر عن ذلك. وقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه النساء من المشي في طريق الرجال، والاختلاط بهم في الطريق. فعلى ولي الأمر أن يقتدي به في ذلك.

وقال الخلال في جامعه: أخبرني محمد بن يحيى الكحال: أنه قال لأبي عبد الله: أرى الرجل السوء مع المرأة؟ قال: صِخْ بِهِ. وقد أخبر النبي ﷺ: «أن المرأة إذا تطيبت وخرجت من بيتها فهي زانية»⁽¹⁾.

ويمنع المرأة إذا أصابت بخوراً أن تشهد عشاء الآخرة في المسجد، فقد قال النبي ﷺ: «المرأة إذا خرجت استشرفها الشيطان»⁽²⁾.

ولا ريب أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال: أصل كل بلية وشر وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة، كما أنه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة، واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا، وهو من أسباب الموت العام، والطواعين المتصلة.

ولما اختلطت البغايا بعسكر موسى، وفشت فيهم الفاحشة: أرسل الله عليهم الطاعون، فمات في يوم واحد سبعون ألفاً. والقصة مشهورة في كتب التفاسير.

فمن أعظم أسباب الموت العام: كثرة الزنا، بسبب تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال، والمشى بينهم متبرجات متجملات. ولو علم أولياء الأمر ما في ذلك من فساد

(1) الترمذي (2786)، في الأدب، باب: ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطرة، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد (4/414).

(2) الترمذي (1173)، في الرضاع، باب: ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات، وقال: «هذا حديث حسن غريب».

الدنيا والرعية - قبل الدين - لكانوا أشد شيء منعاً لذلك .

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إذا ظهر الزنا في قرية أذن الله بهلاكها» .

وقال ابن أبي الدنيا: حدثنا إبراهيم بن الأشعث حدثنا عبد الرحمن بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما طفف قوم كيلاً، ولا بخسوا ميزاناً، إلا منعهم الله عزّ وجلّ القطر، ولا ظهر في قوم الزنا إلا ظهر فيهم الموت، ولا ظهر في قوم عمل قوم لوط إلا ظهر فيهم الخسف، وما ترك قوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا لم ترفع أعمالهم، ولم يُسمع دعاؤهم»⁽¹⁾⁽²⁾.

فصل

وعليه⁽³⁾ أن يمنع اللاعبين بالحمام على رؤوس الناس؛ فإنهم يتوسلون بذلك إلى الإشراف عليهم والتطلع على عوراتهم، وقد روى أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه رأى رجلاً يتبع حمامة فقال: «شيطان يتبع شيطانه»⁽⁴⁾ وقال إبراهيم النخعي: من لعب بالحمام الطيارة لم يمت حتى يذوق ألم الفقر. وقال الحسن: شهدت عثمان بن عفان وهو يخطب وهو يأمر بذبح الحمام وقتل الكلاب، ذكره البخاري. وقال خالد الحذاء - عن بعض التابعين قال: كان تلاعب آل فرعون الحمام⁽⁵⁾.

فصل

في حكمة الشريعة من إنكار المنكر وبيان درجات إنكاره

إن النبي ﷺ شرع لأئمة إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم، ما هو أنكر منه، وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه، ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة

(1) نحوه ابن ماجه (4019)، في الفتن باب: العقوبات، عن عبد الله بن عمر.

(2) الطرق الحكمية (287 - 289).

(3) أي: ولي الأمر.

(4) أبو داود (4940)، في الأدب، باب في اللعن بالحمام.

(5) الطرق الحكمية (282).

رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا، ما أقاموا الصلاة»⁽¹⁾⁽²⁾، وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر، ولا ينزعن يداً من طاعته» ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات، ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة، وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت، ورده على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك؛ لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر؛ ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه، كما وجد سواء.

□ فإنكار المنكر أربع درجات:

الأولى: أن يزول ويخلفه ضده.

الثانية: أن يقل وإن لم يزل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه.

فالدريجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة: موضع اجتهاد، والرابعة: محرمة، فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله كرمي الشباب، وسباق الخيل، ونحو ذلك، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ولعب أو سماع مكاء وتصدية، فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيراً من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك، فكان ما هم فيه شاغلاً لهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشتغلاً بكتب المجون ونحوها، وخُفَّتْ من نقله عنه انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحرة؛ فدعه

(1) مسلم (65/1855)، في الإمارة، باب: خيار الأئمة وشرارهم عن عوف بن مالك، وأحمد (28/3، 29)، عن أبي سعيد الخدري.

(2) البخاري (7054)، في الفتن، باب: سترون من بعدي أموراً تنكرونها، ومسلم (55/1849)، في الإمارة باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن.

وكتبه الأولى، وهذا باب واسع.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه، ونور ضريحه يقول: مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرم الله الخمر؛ لأنها تصد عن ذكر الله، وعن الصلاة، وهؤلاء يصددهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية، وأخذ الأموال، فدعهم⁽¹⁾.

فصل

في ثواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إنه ما أثر عبدٌ مرضاة الله عزّ وجلّ على مرضاة الخلق، وتحمّل ثِقَل ذلك ومؤنته، وصبر على محنته: إلا أنشأ الله من تلك المحنة والمؤنة نعمة ومسرة، ومعونة بقدر ما تحمل من مرضاته فانقلبت مخاوفه أماناً، ومظان عطبه نجاة، وتعبه راحة، ومؤنته معونة، وبلبته نعمة، ومحنته منحة، وسخطه رضى. فيا خيبة المتخلفين، ويا ذلة المتهيبين.

هذا، وقد جرت سنة الله التي لا تبدل لها - أن من أثر مرضاة الخلق على مرضاته: أن يسخط عليه من أثر رضاه، ويخذله جهته، ويجعل محنته على يديه، فيعود حامده ذاماً. ومن أثر مرضاته ساخطاً، فلا على مقصوده منهم حصل، ولا إلى ثواب مرضاة ربه وصل، وهذا أعجز الخلق وأحمقهم.

هذا مع أن رضى الخلق: لا مقدور، ولا مأمور، ولا ماثور. فهو مستحيل. بل لا بد من سخطهم عليك. فلأن يسخطوا عليك وتفوز برضى الله عنك أحب إليك، وأنفع لك من أن يسخطوا عليك والله عنك غير راضٍ. فإذا كان سخطهم لا بد منه - على التقديرين - فآثر سخطهم الذي يُنال به رضى الله، فإن هم رضوا عنك بعد هذا، وإلا فأهون شيء رضى من لا ينفعك رضاه، ولا يضرك سخطه في دينك، ولا في إيمانك، ولا في آخرتك. فإن ضرك في أمر يسير في الدنيا، فمضرة سخط الله أعظم وأعظم. وخاصة العقل: احتمال أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما. وتقويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما، فوازن بعقلك، ثم انظر أيّ الأمرين خيرٌ مآثره، وأيها شر فابعد عنه. فهذا برهان قطعي ضروري في إثبات رضى الله على رضى الخلق.

(1) إعلام الموقعين (6/3، 7).

هذا مع أنه إذا آثر رضى الله كفاه الله مؤنة غضب الخلق، وإذا آثر رضاهم لم يكفوه مؤنة غضب الله عليه.

قال بعض السلف: لمصانعة وجه واحد أيسر عليك من مصانعة وجوه كثيرة. إنك إذا صانعت ذلك الوجه الواحد كفاك الوجوه كلها.

وقال الشافعي رضى الله عنه: رضى الناس غاية لا تدرك، فعليك بما فيه صلاح نفسك فالزمه.

ومعلوم: أنه لا صلاح للنفس إلا بإيثار رضى ربها ومولاها على غيره. ولقد أحسن أبو فراس في هذا المعنى إلا أنه أساء كل الإساءة في قوله - إذ يقوله لمخلوق لا يملك له ولا لنفسه نفعاً ولا ضرراً:

فليتك تحلّو والحياة مريرةً وليتك ترضى والأنام غضابُ
وليت الذي بيني وبينك عامرٌ وبين العالمين خرابُ
إذا صحّ منك الودُّ فالكلُّ هيِّنُ وكلُّ الذي فوق التراب ترابُ
ثم ذكر الشيخ رحمه الله ما استطاع به هذا الإيثار العظيم الشأن. فقال: «ويستطاع هذا بثلاثة أشياء: بطيب العود، وحسن الإسلام، وقوة الصبر».

من المعلوم: أن المؤثر لرضى الله مُتَّصِدٌ لمعاداة الخلق وأذاهم، وسعيهم في إتلافه ولا بد. هذه سنة الله في خلقه، وإلا ما ذنب الأنبياء والرسل، والذين يأمرون بالقسط من الناس، والقائمين بدين الله، الذابين عن كتابه وسنة رسوله عندهم؟

فمن آثر رضى الله فلا بد أن يعاديه رذالة العالم وسقطهم، وغرثاهم وجهالهم، وأهل البدع والفجور منهم، وأهل الرياسات الباطلة، وكل من يخالف هديّه هذيه. فما يقدم على معاداة هؤلاء إلا طالب الرجوع إلى الله، عامل على سماع خطاب ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ﴾ (٢٧) أَرْجِيهِ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَةً ﴿٢٨﴾ فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي ﴿٢٩﴾ وَأَدْخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾ [الفجر: 27 - 30]، ومن إسلامه صلب كامل لا تزغزعه الرجال، ولا تقلقله الجبال، من عَقْدُ عزيمة صبره مُحْكَمٌ لا تحله المحن والشدائد والمخاوف.

قلت: وملاك ذلك أمران: الزهد في الحياة والثناء. فما ضَعُفَ مَنْ ضَعُفَ، وتأخّر مَنْ تأخّر إلا بحبه للحياة والبقاء، وثناء الناس عليه، ونفرتيه من ذمهم له. فإذا زهد في هذين الشئيين؛ تأخرت عنه العوارضُ كُلُّها. وانغمس حينئذٍ في العساكر.

وملاك هذين الشيتين بشيتين: صحة اليقين، وقوة المحبة.
وملاك هذين بشيتين أيضاً: بصدق اللجأ والطلب، والتصدي للأسباب الموصلة إليهما.

فإلى هاهنا تنتهي معرفة الخلق وقدرتهم. والتوفيق بعدُ بيد مَنْ أَرَمَهُ الْأُمُورِ كُلَّهَا بيده ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [الإنسان: 30، 31].

وأيضاً

المشهد الثامن⁽²⁾: مشهد «الجهاد» وهو أن يشهد تولد أذى الناس له من جهاده في سبيل الله، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وإقامة دين الله، وإعلاء كلمته.
وصاحب هذا المقام: قد اشترى الله منه نفسه وماله وعرضه بأعظم الثمن. فإن أراد أن يسلم إليه الثمن فليسلم هو السلعة ليستحق ثمنها، فلا حق له على من آذاه، ولا شيء له قبله، إن كان قد رضي بعقد هذا التبائع؛ فإنه قد وجب أجره على الله.

وهذا ثابت بالنص وإجماع الصحابة رضي الله عنهم ولهذا منع النبي ﷺ المهاجرين من سكنى مكة - أعزها الله - ولم يرد على أحد منهم داره ولا ماله الذي أخذه الكفار، ولم يضمنهم دية من قتلوه في سبيل الله.

ولما عزم الصديق رضي الله عنه على تضمين أهل الردة ما أتلّفوه من نفوس المسلمين وأموالهم. قال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمشهد من الصحابة رضي الله عنهم: «تلك دماء وأموال ذهبت في الله، وأجورها على الله، ولا دية لشهيد» فأصفق الصحابة على قول عمر، ووافقوه عليه الصديق.

فمن قام لله حتى أودى في الله: حرم الله عليه الانتقام. كما قال لقمان لابنه: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ﴾⁽³⁾ [لقمان: 17].

(1) مدارج السالكين (30/2 - 302).

(2) من المشاهد التي يشهدها العبد فيما يصيبه من أذى الخلق.

(3) مدارج السالكين: (2/321).

فصل

في دعوة أهل الكتاب

ومنها جواز مجادلة أهل الكتاب⁽¹⁾ ومناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام مَنْ يُرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجّة عليهم، لا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجّة، فليول ذلك إلى أهله، وليخل بين المطى وحاديها، والقوس وباريها، ولولا خشية الإطالة لذكرنا من الحجج التي تلزم أهل الكتابين الإقرار بأنه رسول الله بما في كتبهم، وبما يعتقدونه بما لا يمكنهم دفعه ما يزيد على مائة طريق، ونرجو من الله سبحانه أفرادها بمصنف مستقل.

ودار بيني وبين بعض علمائهم مناظرة في ذلك، فقلت له في أثناء الكلام: ولا يتم لكم القدح في نبوة نبينا ﷺ إلا بالظعن في الرب تعالى والقدح فيه، ونسبته إلى أعظم الظلم والسفه والفساد، تعالى الله عن ذلك، فقال: كيف يلزمن ذلك؟ قلت: بل أبلغ من ذلك، لا يتم لكم ذلك إلا بجحوده وإنكار وجوده تعالى.

وبيان ذلك: أنه إذا كان محمد عندكم ليس بنبي صادق، وهو بزعمكم ملك ظالم، فقد تهيأ له أن يفترى على الله ويتقول عليه ما لم يقله، ثم يتم له ذلك، ويستمر حتى يحلل ويحرم، ويفرض الفرائض، ويشرع الشرائع، وينسخ المثل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل، وهم أهل الحق، ويسبي نساءهم وأولادهم، ويغنم أموالهم وديارهم، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض، وينسب ذلك كله إلى أمر الله تعالى له به ومحبته له، والرب تعالى يشاهده، وما يفعل بأهل الحق وأتباع الرسل، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويعلى أمره، ويمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأعجب من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه من غير فعل منه نفسه ولا سبب، بل تارة بدعائه، وتارة يستأصلهم سبحانه من غير دعاء منه ﷺ، ومع ذلك يقضي له كل حاجة سأله إياها، ويعده كل وعد جميل، ثم ينجز له وعده على أنم الوجوه، وأهنتها، وأكملها، هذا وهو عندكم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أكذب ممن كذب على الله، واستمر على ذلك، ولا أظلم ممن أبطل شرائع أنبيائه ورسله، وسعى في

(1) أي: من الحكم الاستفادة من قدوم وفد نجران على رسول الله ﷺ.

رفعها من الأرض، وتبديلها بما يريد هو، وقتل أوليائه، وحزبه وأتباع رسله، واستمرت نصرته عليهم دائماً، واللّه تعالى في ذلك كله يقره، لا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين، وهو يخبر عن ربه أنه أوحى إليه أنه لا ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: 93] فيلزمكم معاشر من كذبه أحد أمرين لا بد لكم منهما:

إما أن تقولوا: لا صانع للعالم، ولا مدبر، ولو كان للعالم صانع مدبر قدير حكيم، لأخذ على يديه، ولقابه أعظم مقابلة. وجعله نكالاً للظالمين إذ لا يليق بالملوك غير هذا، فكيف بملك السماوات والأرض، وأحكم الحاكمين؟

الثاني: نسبة الرب ما لا يليق به من الجور، والسفه، والظلم، وإضلال الخلق دائماً أبد الأباد، لا بل نصره الكاذب، والتمكين له من الأرض، وإجابة دعواته، وقيام أمره من بعده، وإعلاء كلماته دائماً، وإظهار دعوته، والشهادة له بالنبوة قرناً بعد قرن على رؤوس الأشهاد في كل مجمع وناذٍ، فأين هذا من فعل أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، فلقد قدحتم في رب العالمين أعظم قدح، وطعنتم فيه أشد طعن، وأنكرتموه بالكلية، ونحن لا ننكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم له أمره، ولم تطل مدته، بل سلط عليه رسله وأتباعهم، فمحقوا أثره، وقطعوا دابره، واستأصلوا شأفته. هذه سنته في عباده منذ قامت الدنيا، وإلى أن يرث الأرض ومن عليها.

فلما سمع مني هذا الكلام، قال: معاذ اللّه أن نقول: إنه ظالم أو كاذب، بل كل منصف من أهل الكتاب يقر بأن من سلك طريقه، واقتفى أثره، فهو من أهل النجاة والسعادة في الآخرة. قلت له: فكيف يكون سالك طريق الكذاب، ومقفى أثره بزعمكم من أهل النجاة والسعادة؟ فلم يجد بداً من الاعتراف برسالته، ولكن لم يرسل إليهم. قلت: فقد لزمك تصديقه، ولا بد وهو قد تواترت عنه الأخبار بأنه رسول رب العالمين إلى الناس أجمعين، كتابيهم وأميين، ودعا أهل الكتاب إلى دينه، وقاتل من لم يدخل في دينه منهم حتى أقروا بالصغار والجزية، فبهت الكافر، ونهض من فوره.

والمقصود: أن رسول اللّه ﷺ لم يزل في جدال الكفار على اختلاف مللهم ونحلهم إلى أن توفي، وكذلك أصحابه من بعده، وقد أمره اللّه سبحانه بجداولهم بالتي هي أحسن في السورة المكية والمدنية، وأمره أن يدعوهم بعد ظهور الحجّة إلى المباهلة، وبهذا قام الدين، وإنما جعل السيف ناصراً للحجّة، وأعدل السيوف سيف ينصر حجج اللّه وبيناته،

وهو سيف رسوله وأمه⁽¹⁾.

قال: ﴿كَذَلِكَ مَا آتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ اتَّوَصَا بِوَيْءٍ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [الذاريات: 52، 53].

فغزى سبحانه نبيه بذلك، وأن له أسوة بمن تقدمه من المرسلين، وغزى أتباعه بقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِبِينَ وَالصَّارِعَ إِذْ رُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: 214]، وقوله: ﴿إِنَّ أَحْسَبَ النَّاسِ أَنْ يُتْرَكَ أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِينَ ﴿٣﴾ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٤﴾ مَنْ كَانَ يُرِجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٥﴾ وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٧﴾ وَوَضِعْنَا الْإِنْسَانَ إِذْ عَلَّمَهُ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴿٩﴾ وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَمَا ذَابَ اللَّهُ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾ وَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ﴿١١﴾﴾ [العنكبوت: 1 - 11].

فليتأمل العبد سياق هذه الآيات، وما تضمنته من العبر وكنوز الحكم، فإن الناس إذا أرسل إليهم الرسل بين أمرين: إما أن يقول أحدهم: آمنا، وإما ألا يقول ذلك، بل يستمر على السيئات والكفر، فمن قال: آمنا، امتحنه ربه وابتلاه، وفتنه، والفتنة: الابتلاء والاختبار، ليتبين الصادق من الكاذب، ومن لم يقل: آمنا، فلا يحسب أنه يعجز الله ويفوته ويسبقه، فإنه إنما يطوي المراحل في يديه

وكيف يفر المرأ عنه بذنبه إذا كان تطوى في يديه المراحل فمن آمن بالرسول وأطاعهم، عاداه أعداؤهم وآذوه، فابتلى بما يؤلمه وإن لم يؤمن بهم ولم يطعهم، عوقب في الدنيا والآخرة، فحصل له ما يؤلمه، وكان هذا المؤلم له أعظم ألماً وأدوم من ألم أتباعهم، فلا بد من حصول الألم لكل نفس آمنت أو رغبت عن

(1) زاد المعاد (3/ 639 - 642).

الإيمان لكن المؤمن يحصل له الألم في الدنيا ابتداءً، ثم تكون له العاقبة في الدنيا والآخرة، والمعرض عن الإيمان تحصل له اللذة ابتداءً، ثم يصير إلى الألم الدائم. وسئل الشافعي رحمه الله: أيما أفضل للرجل، أن يمكن أو يبتلى؟ فقال: لا يمكن حتى يبتلى. والله تعالى ابتلى أولى العزم من الرسل فلما صبروا مكنهم، فلا يظن أحد أنه يخلص من الألم البتة، وإنما يتفاوت أهل الآلام في العقول فأعقلهم من باع ألماً مستمراً عظيماً بألم منقطع يسير، وأشقاهم من باع الألم المنقطع اليسير بالألم العظيم المستمر.

فإن قيل: كيف يختار العاقل هذا؟ قيل: الحامل له على هذا: النقد والنسيئة.

والنفس موكلة بحب العاجل.

﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذُرُونَ الْآخِرَةَ ﴿٢١﴾﴾ [القيامة: 20، 21]، ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذُرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا ﴿٢٧﴾﴾ [الدهر: 27]. وهذا حصل لكل أحد، فإن الإنسان مدني بالطبع، لا بد له أن يعيش مع الناس، والناس لهم إرادات وتصورات، فيطلبون منه أن يوافقهم عليها، فإن لم يوافقهم. آذوه وعذبوه وإن وافقهم، حصل له الأذى والعذاب تارة منهم، وتارة من غيرهم، كمن عنده دين وتقى حل بين قوم فجار ظلمة، ولا يتمكنون من فجورهم وظلمهم إلا بموافقته لهم، أو سكوتهم عنهم، إن وافقهم، أو سكت عنهم، سلم من شرهم في الابتداء، ثم يتسلطون عليه بالإهانة والأذى أضعاف ما كان يخافه ابتداءً، لو أنكر عليهم وخالفهم، وإن سلم منهم، فلا بد أن يهان ويعاقب على يد غيرهم، فالحزم كل الحزم في الأخذ بما قالت عائشة أم المؤمنين لمعاوية: «من أرضى الله بسخط الناس، كفاه الله مؤنة الناس، ومن أرضى الناس بسخط الله لم يغنوا عنه من الله شيئاً»⁽¹⁾.

ومن تأمل أحوال العالم، رأى هذا كثيراً فيمن يعين الرؤساء على أغراضهم الفاسدة، وفيمن يعين أهل البدع على بدعهم هرباً من عقوبتهم فمن هداه الله وألهمه رشده ووقاه شر نفسه امتنع من الموافقة على فعل المحرم، وصبر على عدوانهم، ثم تكون له العاقبة في الدنيا والآخرة. كما كانت للرسل وأتباعهم، كالمهاجرين، والأنصار، ومن ابتلى من العلماء، والعباد، وصالحى الولاة، والتجار، وغيرهم.

(1) الترمذي (2414)، في الزهد، باب: ما جاء في حفظ اللسان، لفظ: «من التمس رضا الله

بسخط الناس... إلخ»، وابن حبان (1541، 1542/موارد من طريق آخر).

ولما كان الألم لا محيص منه البتة، عزي الله سبحانه من اختار الألم اليسير المنقطع على الألم العظيم المستمر بقوله: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: 5]، فضرب لمدة هذا الألم أجلاً. لا بد أن يأتي، وهو يوم لقائه، فيلتذ العبد أعظم اللذة بما تحمل من الألم من أجله، وفي مرضاته، وتكون لذته وسروره وابتهاجه بقدر ما تحمل من الألم في الله ولله، وأكد هذا العزاء والتسلية برجاء لقائه، ليحمل العبد اشتياقه إلى لقاء ربه ووليه على تحمل مشقة الألم العاجل، بل ربما غيبه الشوق إلى لقائه عن شهد الألم والإحساس به، ولهذا سأل النبي ﷺ ربه الشوق إلى لقائه، فقال في الدعاء الذي رواه أحمد وابن حبان: «اللهم إني أسألك بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحييني إذا كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي، وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضى، وأسألك القصد في الفقر والغنى، وأسألك نعيماً لا ينفذ، وأسألك قرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضى بعد القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك، وأسألك الشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرّة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا زينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»⁽¹⁾.

فالشوق يحمل المشتاق على الجد في السير إلى محبوبه، ويقرب عليه الطريق، ويطوي له البعيد، ويهون عليه الآلام والمشاق، وهو من أعظم نعمة أنعم الله بها على عبده، ولكن لهذه النعمة أقوال وأعمال، هما السبب الذي تنال به، والله سبحانه سميع لتلك الأقوال، عليم بتلك الأفعال، وهو عليم بمن يصلح لهذه النعمة، ويشكرها، ويعرف قدرها، ويحب المنعم عليه، فتصلح عنده هذه النعمة، ويصلح بها كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: 53]، إذا فاتت العبد نعمة من نعم ربه، فليقرأ على نفسه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾.

ثم عزامهم تعالى بعزاء آخر، وهو أن جهادهم فيه إنما هو لأنفسهم، وثمرته عائدة عليهم، وأنه غني عن العالمين، ومصلحة هذا الجهاد، ترجع إليهم، لا إليه سبحانه ثم أخبر أنه يدخلهم بجهادهم وإيمانهم في زمرة الصالحين.

(1) أحمد (4/264)، وابن حبان (509/موارد).

ثم أخبر عن حال الداخل في الإيمان بلا بصيرة، وأنه إذا أوزي في الله جعل فتنة الناس له كعذاب الله، وهي أذاهم له، ونيلهم إياه بالمكروه والألم الذي لا بد أن يناله الرسل وأتباعهم ممن خالفهم، جعل ذلك في فراره منهم، وتركه السبب الذي ناله، كعذاب الله الذي فر منه المؤمنون بالإيمان، فالمؤمنون لكامل بصيرتهم، فروا من ألم عذاب الله إلى الإيمان، وتحملوا ما فيه من الألم الزائل المفارق عن قريب، وهذا لضعف بصيرته، فر من ألم عذاب أعداء الرسل إلى موافقتهم ومتابعتهم، ففر من ألم عذابهم إلى عذاب الله، فجعل ألم فتنة الناس في الفرار منه، بمنزلة ألم عذاب الله، وغبن كل الغبن إذ استجار من الرمضاء بالنار، وفر من ألم ساعة إلى ألم الأبد، وإذا نصر الله جنده وأوليائه، قال: إني كنت معكم، والله عليم بما انطوى عليه صدره من النفاق.

والمقصود: أن الله سبحانه اقتضت حكمته أنه لا بد أن يمتحن النفوس ويبتليها، فيظهر بالامتحان طيبها من خبيثها، ومن يصلح لمولاته وكراماته، ومن لا يصلح، وليمحص النفوس التي تصلح له ويخلصها بكبير الامتحان، كالذهب الذي لا يخلص ولا يصفو من غشه، إلا بالامتحان، إذ النفس في الأصل جاهلة ظالمة، وقد حصل لها بالجهل والظلم من الخبث ما يحتاج خروجه إلى السبك والتصفية، فإن خرج في هذه الدار، وإلا ففي كير جهنم، فإذا هُذَّب العبد ونقي، أذن في دخول الجنة⁽¹⁾.



(1) زاد المعاد (3/ 12 - 18).